تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني

الأستاذ أيوب منصار
المغرب

ملخص باللغة العربية:

الأمن أولا وأخيرا؛ هو الشعار الذي سواء آمنت به الدول والشعوب أم لم تؤمن به، سيظل حاضرا بقوة كمرجع أساسي في تحديد استراتيجياتها وخططها المستقبلية وإن بشكل غير مباشر، إذ أنه – الأمن – يرتبط ببقاء الوحدات الدولية واستقرارها، وهو ذو علاقة وطيدة كذلك برخاء الشعوب ورفاهها، فمن دون أمن، فأي نوع يا ترى من الرفاه والرخاء سيكون؟

إن الأفكار التي جرى ذكرها في الفقرة السابقة، كانت سببا دفعنا للتقصي والبحث وراء هذا المفهوم الهام، وجعلتنا نغوص في حيثياته، وذلك عبر هذا المقال الذي يسلط الضوء على مسار تطور مفهوم الأمن في حقل العلاقات الدولية، بمنهجية واضحة تنطلق من المقاربات التظرية الخاصة بهذا المفهوم، ثم استعراض مراحل تطوره مرحلة تلو الأخرى.

الكلمات المفاتيح:

الأمن – الأمن القومي – الأمن الإنساني – الأمن الجماعي – الدولة.

Abstract:

Security first and foremost; Whether or not States and peoples believe in it, it will remain firmly present as a fundamental reference in defining their future strategies and plans. Indirectly, security is linked to the survival and stability of international contingents. It is also closely related to peoples' prosperity and well-being. Without security, what kind of well-being and prosperity will you see?

The ideas mentioned in the preceding paragraph prompted us to explore and explore this important concept, and led us to dive into its raison d 'être through this article, which highlights the evolution of the concept of security in the field of international relations, with a clear methodology based on the analogies of this concept, and then to review its stages of development at one stage after another.

Keywords:

Security - National Security - Human Security - Collective Security - State

مقدمة

يعتبر الأمن مفهوما رئيسيا لجميع المواضيع المكونة لحقل العلاقات الدولية، وذلك لارتباطه الوثيق بمسألة بقاء الدولة واستمراريتها، وأيضا لتنوع المواضيع التي تندرج تحت يافطته، بالإضافة إلى كونه يعد كذلك واحدا من أهم محددات السياسة الخارجية، خاصة السياسات المرتبطة بخيارات التكامل والاندماج الدوليين، وإنشاء الأحلاف الدولية العسكرية والأمنية وخوض الحروب، وتزداد أهمية هذا المفهوم المحوري أو تنقص تبعا للاختلافات التي تطغى على سمات النظام الدولي.

وقد ذهب مجموعة من الفقهاء إلى تعريف هذا المفهوم عبر تقسيمه إلى قسمين، رغبة منهم في الإجابة على سؤال "متى نصِف أمرا بأنه آمن"، فجاء تقسيمهم التعريفي للمفهوم مبنيا على ثنائية الأمن كشعور والأمن كإجراء، وبالنسبة للأول؛ فقد اعتبروه وجود شعور مستقر لدى الفرد والجماعة يغلب عليه الاطمئنان على غياب ما يمكن أن يهدد وجوده، أما الأمن كإجراء، فقد رأوا أنه مجموع التدابير والإجراءات التي تصدر عن الفرد أو الجماعة ذاتها لتحقيق احتياجاتها الأساسية أو لرد العدوان والتهديد على قيمها المكتسبة.[1] ومن الأمثلة التي نطرحها في هذا الباب حتى يتضح التعريف، هو أن تصنيف دولة معينة مثلا على أنها دولة آمنة، لا يكفي فيه الاعتماد وفقط على إحصائيات الجريمة والبيانات المرتبطة بتطورها، سواء كان تطورا بشكل تنازلي أم تصاعدي، ولكن يجب بالموازاة مع ذلك قياس نسبة الطمأنينة والراحة لدى سكانها، ومدى خوفهم من أن تكون قيمهم المكتسبة بعيدة عن أي تهديد، آنذاك فقط، نقول إن هده الدولة هي دولة آمنة.

"والأمن في اللغة هو نقيض الخوف والفعل الثلاثي (أمِن) أي حقق الأمان، قال ابن منظور: أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم."

"أما مفهوم الأمن على المستوى الاصطلاحي فيشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محلّه، والشعور بالأمان هو حق إنساني أصيل لا يتجزأ ولا يمكن أن يتم تقسيمه سواء أكانت الأسباب اجتماعية أو عرقية وغيرها".[2]

وعلى الرغم من أن الأمن في تعريفه، سواء اللغوي أو الاصطلاحي يبدو بسيطا، إلا أنه وفي ارتباطه بحقل العلاقات الدولية، يصير مفهوما معقدا جدا، لدرجة دفعت بعض الباحثين لوصفه بالمفهوم الميتافيزقي لصعوبة إيجاد تعريف جامع

له، فيما دفعت آخرين لوصفه بالمفهوم المؤدلج، وذلك لتنوع التعريفات المقدمة له واختلافها من أنصار إيديولوجية إلى أخرى.

وبالتالي وبناء من هذا التقديم؛ لن نكتفي فقط بالبحث في هذا المقال عن مفهوم الأمن فقط، بل سنتتبع كذلك مراحل تطوره في حقل العلاقات الدولية، وذلك عبر الانطلاق أولا من عرض أهم النظريات التي قامت بتعريفه وتفسيره، ثم ثانيا بعرض مراحل تطوره مع التطرق لتفاصيل كل مرحلة وخصائصها، مُنطلقين من إشكالية محورية تسعى للوصول إلى **مسار تطور مفهوم الأمن في حقل العلاقات الدولية**.

وبالتالي فسننطلق من إشكالية محورها تنطلق من سؤال محوري مفاده: **كيف كان مسار تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية؟**

وفي طريق الإجابة عن هذه الإشكالية؛ سنعتمد المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية، في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكّل خلالها مفهوم الأمن وتطور.
- **المنهج التحليلي المقارن**: والذي تبدو قيمته العلمية في معالجة مستويات النقاش المنظوراتي الذي صاحب مفهوم الأمن.

وسيجري اعتماد التصميم الثنائي التالي:

- **المحور الأول: مفهوم الأمن من خلال نظريات العلاقات الدولية**
- **المحور الثاني: مراحل تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**

المحور الأول: مفهوم الأمن من خلال نظريات العلاقات الدولية

كحال العلاقات الدولية؛ لحقل الأمن الدولي هو الآخر نظريات انطلقت في تفسيره وتحليله، وحاولت كل واحدة منها أن تقدم تعريفا شاملا له، انطلاقا من مرجعياتها التي تجد أسسها من مرجعيات نظريات العلاقات الدولية ذاتها، حيث إن كان على سبيل المثال، الواقعيون في العلاقات الدولية يركزون على الدولة، فإن مثيلهم في حقل الأمن الدولي يركزون على أمن هذه الدولة.

وقد ارتأينا أن نقدم مفهوم الأمن من خلال ثلاث نظريات رأينا أنهم الأهم في هذا الحقل، وهم نظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية ثم النظرية النقدية.

الفقرة الأولى: النظرية الواقعية الجديدة والأمن

تنطلق النظرية الواقعية الجديدة في تفسيرها للأمن على قاعدتين رئيسيتين، القاعدة الأولى ترى أن الصراع الأمني يزداد حدة حتى في وضعية السلم التي ينعدم فيها القتال، الأمر الذي يجعل الدول جميعها متأهبة على الدوام لاحتمالية وقوع نزاع مسلح في أي وقت، ثم القاعدة الثانية التي تسجل وجود ضعف واضح على مستوى قنوات التعاون الدولي، وهو عامل يرجع أساسا إلى وجود سياسات دولية تسعى بالدرجة الأولى لاكتساب القوة.

بناء على هذين القاعدتين، اعتمدت هذه النظرية منهجا بنيويا قامت عن طريقه بتفسير رغبة الدولة في تحقيق الأمن، بالتركيز على بنية النظام الدولي وطريقته في تحليل السياسات الدولية المعتمدة، كما اتجهت كذلك إلى تحويل بوصلة البحوث التي تعنى بالدراسات الأمنية نحو الظروف والمعطيات التي يطرحها النسق الدولي، والتي تنبني على إثرها المعضلة الأمنية.[3]

وينقسم الواقعيون الجدد إلى تيارين رئيسيين في تصورهم لطبيعة الأمن الدولي، والطريقة التي يدركه بها صانع القرار، فالتيار الأول هجومي، ومن أبرز رواده ميرشايمر وروبرت جيبلين، وهو تيار يقر بالصعوبة التي تعتري غاية توفير الأمن في النظام الدولي، كما يعتبر أن القوة هي وسيلة مهمة جدا لنيل المكاسب أو لتعظيمها، خاصة في ظل نمذجة العلاقات الدولية كلعبة صفرية.

أما التيار الثاني وهو دفاعي، ومن رواده كينيث والتز وجوزيف غريكو، وهو تيار يؤمن بأن الأمن يمكن أن يتوفر بالرغم من الفوضى الذي يتميز بها النظام الدولي، كما يعتبر تيارا تفاؤليا لكونه يرى أن هناك إمكانية لتفادي الصراع.[4]

وإن أكثر اتجاهات الواقعية الجديدة تركيزا على موضوع الأمن هو الاتجاه الهجومي الذي يمثله جون ميرشايمر، والذي يعتقد أن الدولة في سعيها نحو تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي، هي تبحث عن امتلاك القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة، وهذا معناه أن صانع القرار عليه أن يتجه لتنفيذ السياسات الأمنية التي تنقص من قوة أعدائه وتزيد من قوة دولته النسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وفي مقابل الواقعية الهجومية، هناك النموذج الواقعي الدفاعي، أو أولئك الذين يسمون الواقعيين الدفاعيين، والذين يعتقدون أنه مع التطورات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على الأسلحة الحديثة، أصبحت الحرب جد مكلفة بالقدر

الذي يفوق مكاسبها المحتملة، وبالتالي فقد صار بالنسبة إليهم استخدام القوة العسكرية في الإخضاع والتوسع استراتيجية أمنية يرفضونها، خاصة في عصر قائم على الاعتماد المتبادل المعقد وعلى العولمة.

كما أنهم يرون أن المبادرة بالحرب هي سلوك غير عقلاني ممقوت من قبل معظم شعوب العالم والحكومات، وأنها طريقة تلجأ إليها فقط القوى غير العقلانية المسيطرة على الحكم أو القوى القومية الإثنية المتمردة.

وتقضي أفكار الواقعيين الدفاعيين بأنه يمكن تحقيق الأمن عبر إنشاء بعض المؤسسات الأمنية، والتي يمكن بواسطتها تجنب الحرب مثل الأحلاف ومعاهدات مراقبة التسلح، ومنظمة الطاقة الذرية ومجلس الأمن في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، حيث ستمكن في نظرهم من التقليل من حدة المأزق الأمني[5] وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة سباق التسلح.[6]

الفقرة الثانية: النظرية الليبرالية والأمن

تقف النظرية الليبرالية في موقف معاكس للنظرية الواقعية، حيث إن الدولة وفق هذا المنظور لا تعد الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولي، وإنما تتكون من مجموعة من الجماعات والمؤسسات التي يحتمل أن تتعارض مصالح كل واحدة منها، ما يجعلها تدخل في مساومات للتوصل لاتفاق عام ومرض يحافظ على هذه المصالح، وبالتالي فإن مفهوم الأمن في النظرية الليبرالية يتجاوز الجانب العسكري، ويتعداه إلى جوانب أخرى مرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ترى أن لها أهمية أيضا، ما يجعلها تركز على مبدأ الاعتماد المتبادل القائم على ضمان حرية المعاملات والفوائد المتبادلة بين مختلف المجتمعات[7].

وقد ارتكز المنظور الليبرالي في تفسيره للأمن على مبدأ السلام الديمقراطي، الذي برز في الثمانينيات من القرن 20، والذي يقوم على أن التوسيع من رقعة الديمقراطية على المستوى الدولي يؤدي مباشرة إلى مضاعفة الأمن الدولي.

كما جرى تبعا لهذا الأساس، اعتبار أن الحكومات الديمقراطية تميل إلى أن تكون سلمية على عكس الحكومات التي يحكمها الدكتاتوريون، والذين يسعون فقط لتحقيق رغباتهم الشخصية.

إضافة إلى ذلك، يركز هذا المبدأ على أن اهتزاز الأمن هو أمر متعلق بعدم وجود السمات والقيم الديمقراطية التي يحل محلها منطق القوة، ولذلك قام الليبراليون بإعادة النظر في قضية الأمن من اتجاه أوسع وأشمل من خلال إشراك جهات فاعلة من غير الدول،

ليتحول بذلك الأمن من حماية التهديدات الصادرة من باقي الدول إلى حماية التهديدات الصادرة أيضا عن باقي الفواعل غير الدولية الناشطة على المستوى العالمي.[8]

ويمكن القول إن مقاربة السلم الديمقراطي حول الأمن تنطلق من تحديد مصادر التهديد، وبناء على هذا التوجه، فإن مصادر عدم الاستقرار الأمني تكمن في العوامل المحلية التي لا تساعد على بناء نسيج من علاقات التفاوض بين المكونات المختلفة للمجتمع حول المصالح وإشباع الحاجات المختلفة وتقاسم الثروة، أو بمعنى آخر، عدم وجود طريقة مناسبة للاتفاق على قواعد اللعبة التي ترضي جميع الأطراف أو على الأقل ترضي أغلبهم، على اعتبار أن الاستقرار الأمني لا يبنى على أرضية تتميز بانتشار الفاقة والنقص والجهل وانعدام ثقافة مجتمعية على المستويين الاجتماعي والسياسي.

وبالتالي فمن الناحية النظرية والمبدئية، فإن بداية الاستقرار الأمني بناء على هذا المبدأ، ينطلق من المجتمع المحلي، وذلك من خلال تحول الجماعة المكونة لهذا المجتمع إلى تبني الوسائل السلمية في بناء علاقاتها وسد احتياجاتها، مُعتمدة في ذلك على الآليات الاقتصادية والسياسية عوض اللجوء للقوة في التعبير عن الاحتياجات والغايات السلوكية.

وسوف يتطور هذا المستوى الأولي من السلم ليشمل المستوى الدولي، بعد أن يجري تعميم التجربة على أغلب الدول وبعد أن تنتشر المبادئ الديمقراطية بها، لتتحول هذه الدول بعدها من كيانات تتعامل مع القضايا الدولية عن طريق الاعتماد على القوة إلى كيانات تُعطي الأولوية للطرق السلمية في تفاعلها مع الأطراف الفاعلة الأخرى.

وستكون النتيجة هي أن توفر فواعل ديمقراطية في النظام الدولي سوف يؤدي تلقائيا إلى بناء السلم والاستقرار في العلاقات الدولية، خاصة إن تم الانتقال من منطق المنافسة الأمنية نحو المنافسة الاقتصادية، عبر فتح الحدود أمام التجارة الدولية ورفع الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المحلية أمام البضائع الدولية.[9]

الفقرة الثالثة: النظرية النقدية والأمن

تقوم النظرية النقدية في معالجة موضوعات الأمن على افتراض عام مفاده أن التحليل الحقيقي للأمن يبدأ من تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية، التي يجب أن لا تكون الدول وإنما الفرد، وبالتالي التخلي عن المرجعية التقليدية التي يعتمد عليها معظم المحللين للعلاقات الدولية، في مقابل تبني مرجعية جديدة وأكثر عمقا وهي الفرد باعتباره مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية.

التبرير الذي يقدمه المدافعون عن هذه النظرية هو أن الدول في غالب الأحيان تكون جزءا من مشـــكلة عدم الأمن في النظام الدولي وليس جزءا من الحل، ففي الحقيقة، هم يعترفون بأنه في ظل ظروف معينة يمكن أن تكون الدولة موفرة للأمن، لكن إلى جانب ذلك، يمكن أن تكون كذلك مصدرا لتهديد شعبها وعدم أمنه عبر أدوات القمع والاضطهاد والكبت.

وبناء على ما ســـبق، يجب أن يكون الانتباه مركزا على الفرد بدلا من الدولة في تحليل موضـــوع الأمن وباقي مجالات السياسة الدولية، وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا عميقا، وإن هذه الخلفية النظرية هي التي يمكن أن تجنب من وجهة نظرهم، الإنسـانية التجارب المؤلمة التي عاشـتها في الحرب العالمية الأولى والثانية واحتمال نشوب حرب عالمية ثالثة نووية، على افتراض أن سبب هذه الكوارث الإنسانية هو الدولة التي أعطيت لها الأسبقية والأهمية في الوجود والبقاء على الوجود الكريم للإنسان، ومن ثم الفاعل المهم والأولي بالنسبة لهذه النظرية هو الإنسان ثم تأتي بعده الدولة، وهذا يعني أنه لا يمكن الســـماح بامتهان كرامة الإنســـان، كالمجازر التي جرى ارتكابها خلال الحرب العالمية الثانية بهدف ضمان بقاء الدولة، وإنما يجب أن تكون هذه الدولة في خدمة الإنسان وليس العكس.

وينأى تركيز أنصـــار التحليل النقدي في الســـياســـة الدولية عن الموضـــوعات التقليدية مثل المنافســـة الأمنية وميزان القوى وسباق التسلح والمأزق الأمني، ليتجه نحو موضوعات أخرى ذات علاقة مباشرة بالفرد أينما وجد في أي منطقة من العالم، بغض النظر عن الوحدات السياسية التي ينتمي إليها دولة عظيمة أم متطورة أم نامية.

كما أن التمييز بين الوحدات السياسية من حيث الحجم ونوع التأثير في تحليل السياسة الدولية هو أمر خاص بالمقاربات التقليدية، والذي في حقيقة الأمر لا يجعل الباحث يعالج العمق الحقيقي للأمن.

والسـبب في ذلك هو أنه عند بناء التحليل على التصـنيف التقليدي للوحدات السـياسـية، فإننا نكون بذلك نعالج أمن الدول على حسـاب أمن الفرد، ومحل تركيز المقاربة النقدية هو على أمن الفرد المرتبط بموضـوعات الفقر والتصـحر والغذاء والصحة والمرض والتعليم والمعرفة وغيرها.[10]

وعن ماهية الاختلاف بين الواقعيين والنقديين في مقاربة موضوع الأمن ودراسته، فهي أن المنظور الواقعي ينطلق من سؤال لماذا خلال البحث عن أسـباب الأحداث التي تقع في المنتظم الدولي، كأسـئلة لماذا السـباق نحو التسـلح، أو لماذا تقوم الحروب، في حين أن النقديين ينطلقون من سؤال كيف، ويطرحون أسئلة ككيف يشكل الفاعلون هوياتهم ويعدلونها، وكيف يعرفون مصالحهم في مجال الأمن، وكيف يتشكل التهديد، لتكون نقطة البداية لدى النقديين في دراستهم وتطرقهم لموضوع الأمن، هي البحث عن كيف يُبنى التهديد ويعرف.

وتتمثل مبادئ النظرية النقدية حول الأمن في الآتي:

1. بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية وليست مادية، وبالتالي فإن سلوك الدول، أكان تعاونيا أم تنافسيا، يتحدد انطلاقا من هذه البنية، الأمر الذي يجعل فهم الأمن الدولي يظهر من عوامل أخرى من غير مفاهيم القوة والفوضى، كالأفكار والمعرفة والمؤسسات والقانون، وهي كلها مفاهيم تساهم في بناء النظام الدولي وتشكيل مساراته التفاعلية.
2. تتخذ النظرية النقدية من الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا للأمن، بخلاف النظرية الواقعية التي تركز اهتمامها على الدولة، فغاية حماية الجماعة البشرية تجعل الهدف الأساسي هو إيجاد السبل والاستراتيجيات الكفيلة بضمان الأمن العالمي بمفهومه الشامل والإنساني، وهما المفهومان اللذان يركز عليهما النقديون في هذا الإطار.
3. تنطلق النظرية النقدية في دراستها للأمن من تبني مرجعية جديدة ومختلفة في التحليل الأمني، حيث تجعل من الفرد مركز التفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، وتتخذ من التحرر الإنساني من مصادر التهديد المحلية والدولية الوحدة الرئيسية لموضوع الأمن، مما يجعل الإنسان الفرد هو الفاعل الأساسي ثم تأتي الدولة بعده، رافضة أن يتم المس بكرامة الإنسان وأمنه من أجل ضمان بقاء الدولة.[11]

المحور الثاني: مراحل تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

إن البحث في مسار تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ليس بالأمر السهل والهين، كونه لم يعد مفهوما ضيقا كما ابتدأ أول مرة، وكونه كذلك قد اتخذ الكثير من الأشكال والأبعاد بالقدر الذي صار من الصعب تمييز مفهومه الضيق عن الواسع، ومن الصعب أيضا تحديد تسلسل تطوري متفق عليه للأمن وبالدقة المطلوبة.

بالرغم من ذلك، ومن خلال ما اطلعنا عليه من مراجع في الموضوع، تبين أن الأمن قد مر في مسيرة تطوره بثلاث محطات، ابتدأ في أولها كأمن قومي، ثم انتقل إلى أمن جماعي، ليستقر به الحال الآن إلى أمن إنساني، وبالتالي سنحاول في ما يلي أن نفصل في كل محطة من هذه المحطات التطورية الثلاث، حتى تتبين الاختلافات بين كل مفهوم عن الآخر.

الفقرة الأولى: الأمن القومي

لا يوجد إجماع من الناحية التاريخية عن الفترة التي جرى فيها استعمال مفهوم الأمن القومي لأول مرة، حيث انقسمت الآراء في ذلك إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول تتزعمه إيلغا أفتندورن، وهو يعتقد أن الأمن القومي جاء نتيجة المأسسة التدريجية التي عرفتها الدولة بداية من القرن السابع عشر، أي منذ ظهور الدولية القومية على إثر معاهدة وستفاليا سنة 1648.

أما الاتجاه الثاني فيقوده ارنست ماي، ويذهب للقول إن مصطلح الأمن القومي استعمل في المذهب السياسي الساعي لحماية سيادة الدولة، والذي تطور عقب الحرب العالمية الثانية.

فيما الاتجاه الثالث، فيرى أن مفهوم الأمن القومي برز في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1945 موازاة مع نشاط دراسات السياسة والدفاع.

وبصرف النظر عن الاختلاف الحاصل في القترة التي تم فيها اعتماد هذا المفهوم لأول مرة، فإن الاهتمام بالأمن القومي كظاهرة تحليلية في العلاقات الدولية يزداد في حالات أربع، أولها تصاعد حدة الصراعات المباشرة التي قد تتطور إلى حروب، وهو ما أمكن ملاحظته في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والثاني ازدياد شعور دول العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها، وهو ما نلحظه خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أما الثالث فهو الإحساس بالقلق والتوتر الداخليين اللذين بإمكانهما أن يتطورا إلى حالات انعدام الأمن، وهي حالة تعيشها دول معظم دول العالم الثالث، فيما الرابع ازدياد الرغبة في التحول من نظام الدولة ذات السيادة أي الدولة القومية إلى نظام أشمل، فوق قومي يتعدى الدولة بالمفهوم التقليدي.[12]

ويتميز مفهوم الأمن القومي في الدراسات التقليدية بسمتين، الأولى هي العمل على تقوية نموذج مركزية الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، والثانية هي أنه يركز الاهتمام وفقط، على التهديدات ذات الطابع العسكري، أو التي تحمل صفة عسكرية، من تلك التي تهدد مصالح الدولة الحيوية.[13]

وقد عرفه الدكتور محمد حسين أبوصالح بأنه "**قدرة الدولة على تحقيق وتأمين مصالحها الاستراتيجية، وبأنه يقوم على امتلاك الدولة لعناصر القوة الاستراتيجية التي تقوم وتستند على تحقيق الأمن الإنساني، والتي تتيح للدولة امتلاك**

إرادتها الوطنية، وتوفر السند المطلوب لتحقيق وتأمين المصالح الوطنية الإستراتيجية، بما يشمله ذلك من المحافظة على البيئة، وتنمية الموارد الطبيعية، وحفظ حقوق الأجيال القادمة ومصالحها، والإسهام في تحقيق الأمن العالمي".

فيما عرفه فريدريك هارتمان بأنه "**محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة، ويعتبر هذا التعريف أكثر مرونة؛ لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معًا، في محصلة لتفاعلهما لِتُكَوِّن أمن الدولة، ودون تحديد لها إذ هي من المتغيرات الدائمة، وقد تختلف من موقع لآخر، أو من عصر لآخر كذلك، كما أنه لم يُشِرْ إلى القوة العسكرية، باعتبار المصلحة الدفاعية أحد المصالح الوطنية الحيوية**"[14].

ورأت الموسوعة السياسية أن مفهوم الأمن القومي قد سبّب "**هاجساً كبيراً لدى المفكرين وصنّاع القرار على حدّ سواء؛ إذ مثّل ضمان البقاء والأمن والاستمرار أولوية السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنّه مصطلح غامض؛ فهو مصطلح خلافي بالأساس غير أنّه يبقى مفهوماً بالغ الدلالة، وهو ما ذهب إليه روني ليبشتز في قوله "لا يوجد فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضاً صراع بين الأمم حول مفهوم الأمن".**[15]

وبدأت ملامح الأمن القومي تندثر شيئا فشيئا بعد أن حلت محلها آليات جديدة لتوفير وضمان الأمن، تميزت بقدرتها على التنسيق بشكل يتجاوز المستوى القومي، وبقدرتها كذلك على توفير أرضية نقاش جماعية بين الفواعل الدولية، إضافة إلى ظهور الأحلاف العسكرية التي كان لها دور في تجاوز مفهوم الأمن القومي، والاهتمام بأمن مجموعة أطراف معينة عوض طرف واحد.

ولقد تجسد الترتيب التنظيمي الجديد للأمن في الإعلان عن تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة متخصصة في الحفاظ على الأمن الدولي والاستقرار العالمي، مكونة من مجموعة من الأطراف دائمة العضوية وأخرى غير دائمة العضوية.

وكان تشكيل مثل هذه الهيئة مؤشرا واضحا على الشكل الذي أصبح عليه النظام الدولي، وقصور الدولة بمفردها دون توفير الأمن لمواطنيها والحفاظ على حدودها آمنة، على الأقل هذا هو الوضع المصور من الناحية الشكلية.[16]

وبالتالي فإن تبني مفهوم الأمن القومي لم يدم بقدر ما كان متوقعا، حيث إن التحولات الدولية الجديدة قد أرخت بظلالها على العديد من المفاهيم والقيم في السياسة العالمية، وساهمت في الدخول إلى مرحلة جديدة لم يعشها من قبل، كما أن تشابك المشهد الدولي وتعقيداته قد ساهم في بلورة تحديات جديدة أدت إلى تشكيل مداخل إضافية سرعت من إيجاد

مفهوم أكثر شمولية للأمن، بالكيفية والطريقة اللتين تتناسبان والتغير السريع الذي حصل من جهة، وتستطيعان التأقلم مع الإرهاصات الجديدة التي فرضها المجتمع الدولي من جهة أخرى.[17]

الفقرة الثانية: الأمن الجماعي

تجد الأفكار النظرية للأمن الجماعي أصولها من القرن السابع عشر، فمن الناحية المثالية، يمكن إرجاع الأمن الجماعي إلى مشروع أبي دي سانت بيير من أجل السلام الدائم في أوروبا (مشروع إحلال السلام الدائم في أوروبا) في عام 1713، حيث دعا، على سبيل المثال، إلى تنظيم قانوني للقوى الأوروبية في عصبة مماثلة للمنظمات الدولية الحديثة مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة.

بعد قرن من الزمان، جادل مقال كانط الشهير حول السلام الدائم في عام 1875 بأن السلام كان هدفًا يمكن للبشرية تحقيقه، ولكن بشكل تدريجي فقط. وفي كل عمل من هذه الأعمال، بدأت الأفكار الأساسية للأمن الجماعي تتبلور، وأنه في غياب سلطة مركزية لإنفاذ القانون وصون السلام، كان من الضروري توفير حل بديل؛ ولا يمكن إيجاد بديل إلا بتنظيم الدفاع المشترك لجميع الدول ضد الاستخدام غير المشروع للقوة؛ وحق الدول في استخدام القوة كشكل من أشكال المساعدة الذاتية أو إنفاذ القانون يجب تقليصه إلى الحد الأدنى أو أن يقتصر على تدبير مؤقت.[18]

وفي بداية القرن التاسع العشر، توصلت عدد من دول العالم إلى أنه يجب العمل على تحقيق تعاون أمني جماعي بهدف مواجهة التهديدات وحماية الشعوب من ويلات الحروب التي أتت بدمارها على أجيال وأجيال، ولقد أكد ضرورة اللجوء إلى هذا التوجه الفوضى التي يعيشها النظام الدولي وكذا مشاعر الخوف والهلع التي صارت لصيقة بشعوب العالم بسبب ما رأته أعينهم من دمار خلال الحرب العالمية الأولى.

وبناء على هذا التوجه، انطلقت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى نحو تقنين ومأسسة الأمن والسلم الدوليين، عبر تأسيس منظمة دولية تهدف إلى تحقيق هذه الغاية انطلاقا من فكرة الأمن الجماعي، والذي اتسعت تطبيقاته وتطورت استخداماته مع تطور الظواهر الأمنية في مرحلة الحرب الباردة، وكذا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي[19] .

ويعتبر مفهوم الأمن الجماعي، من الابتكارات الهامة التي أنتجتها علاقات القرن العشرين الدولية، والذي حاول أن يثبت أن الوسيلة الأفضل للتغلب على المعضلة الأمنية لن تتم عن طريق محاولة الحفاظ على ميزان القوى، ولكن ستتم من خلال تبني مبادئ جماعية تلتزم بموجبها كل دولة بالمساهمة بجهودها وضم قوتها مع باقي الدول في مواجهة الأطراف التي تهدد

سلامة الدول الأخرى أو تمس باستقلالها السياسي، ويقوم هذا المفهوم على مبدأ أساسي شعاره "الجميع للفرد والفرد للجميع".[20]

وإن فكرة الأمن الجماعي كما تصورها المثاليون الداعون إليها في نهاية الحرب العالمية الأولى، والمجسدة في منظمة دولية للسلام تتمثل في عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، تعني التنظيم الذي يحمل الجماعة الدولية كلها مسؤولية أمن كل عضو من أعضائها، ومن ثم عن طريق منظمة ذات طابع عالمي لا تقتصر عضويتها على دول دون أخرى ولا تعمل لحساب دول معينة في مواجهة دول معنية أخرى.[21]

إن الرغبة في اعتماد نظام فعال للأمن الجماعي هو الأساس الذي تأسست عليه منظمة الأمم المتحدة.. إن "الأمن" يمثل الغاية، و"الجماعي" يُحدد طبيعة الوسيلة، و"النظام" يدل على المركب التنظيمي الذي يشكل محاولة جعل الوسيلة تخدم الغاية.[22]

وينبني مفهوم الأمن الجماعي على الحيلولة دون قلب موازين الواقع الدولي أو الإخلال بسلمه وأمنه وشكل العلاقات التي تؤطره، أو حتى تغييرها بالشكل الذي يخدم مصالح دولة أو دول بعينها، ويقوم بذلك عبر اتخاذ إجراءات دولية ضاغطة وبشكل جماعي، كما يؤكد أن اعتماد الوسائل السلمية هو السبيل الأفضل لتذليل التناقضات بين الدول وحل الخلافات بينها، مستنكرا اللجوء للعنف بمختلف أنواعه وأشكاله.[23]

كما أن مفهوم الأمن الجماعي مفهوم متخصص واصطلاح فني في معجم العلاقات الدولية، يهدف إلى تحريم الاستعمال التعسفي والعدواني للقوة، ويمثل وسائل الوصول إلى أمن الدولة في الجماعة الدولية والنظام العالمي، وهو يوفر الاستقرار والأمن للجميع عندما نسقط من حسابنا الأمن عن طريق العزلة، وعندما نعدل عن الأمن بأخذ الحق باليد، وعندما ننبذ الأمن عن طريق التحالف، ونحذف من اعتبارنا الأمن بواسطة الحكومة العالمية.[24]

ويقصد بفكرة الأمن الجماعي أن أمن الجزء يتعين أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن الكل، وبالتالي فعندما يتعرض الجزء للتهديد أو العدوان فإن مسؤولية ردع ذلك التهديد وقمع ذلك العدوان تقع على عاتق الكل وليس الجزء المعتدى عليه.

وقد وضعت فكرة الأمن الجماعي موضع التنفيذ أول مرة بظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديدا سنة 1919، حيث اعتبر عهد العصبة بالمادة 16 الفقرة الأولى، بأن لجوء دولة إلى الحرب يعد اعتداء على كافة أعضاء العصبة، ووضع عهد العصبة عدة جزاءات تبادر الدول لاتخاذها ضد المعتدي.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار عصـــبة الأمم، ازدادت الحاجة لتنزيل فكرة الأمن الجماعي مرة أخرى، حيث قرر أعضـاء الجماعة الدولية، وخاصـة الدول المنتصـرة في الحرب، بأنه لا مناص من تأسـيس تنظيم عالمي يضـم كافة دول العالم لتحقيق هذا الهدف، وتم تجديد الدعوة من كافة الدول لإقامة نظام فعال للأمن الجماعي.[25]

وقد عرفه قاموس الأمن الدولي على أنه مفهوم يسـتند إلى الافتراضـات القائلة إن الأمن لا يتجزأ، وإن عملا عدوانيا عن أي عضـــو في المجتمع الدولي هو بمثابة هجوم على الجميع، ومن ثم يلزمهم اتخاذ إجراء لدحر ذلك العنوان، وهو في هذا الجانب مشـــابه، من دون أن يكون مرادفا، للدفاع الجماعي، ويتعهد أعضـــاء نظام الدفاع الجماعي، كحلف الناتو مثلا، بدفاع بعضـــهم عن بعض ضـــد أي تهديد يأتي من خارج الجماعة، وبالمقابل نجد أن الأمن الجماعي أقرب إلى العالمية في مفهومه، وهكذا نجد أنه في الوقت الذي يمكن النظر إلى حلف الناتو في الجانب الأعظم من تاريخه على أنه منظمة دفاع جماعي، فإن الأمم المتحدة، شأنها شأن عصبة الأمم ومفهوم أوروبا في القرن التاسع عشر قبل ذلك، يمكن اعتبارها مسعى لإقامة نظام أمن جماعي.[26]

وتختلف التعريفات التي قدمها الفقه الدولي لهذا المفهوم، حيث عرف **أرنولد وولفرز** الأمن الجماعي على أنه "يعتمد في النهاية على القوة الرادعة للجماعة الدولية' وأنه يقوم على فرضـية أن 'الهجوم ضـد أي أحد هو هجوم على الجميع". فهو يقصـد بتعريفه أن الهدف منه تشـكيل قوة رادعة لأي هجوم ممكن أن تتعرض له أي دولة واعتباره أنه هجوم على الجميع.

وفكك **اينيس ل. كلود** هذا المفهوم بقوله "إنّ الأمن يمثل الغاية، و 'الجماعي' يحدد طبيعة الوسيلة، و 'النظام' يدل على المركب التنظيمي الذي يشكل محاولة جعل الوسيلة تخدم الغاية."

ويقول **خليل حسين** إن مفهوم الأمن الجماعي يشير إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث. ويتم ذلك عبر توجيه تهديدات جدية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود جدية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة[27] ".

هذا ويشـتمل مفهوم الأمن الجماعي على مجموعة من المبادئ التي يتخذها منطلقا في الدراسـة والتحليل، وهي اعتباره أن الأمن هو غاية عالمية يبتغي الوصـول إليها الجميع، وتشـديده على ضـرورة التصـدي للأزمات الدولية والسـعي نحو الحد من

تفاقمها، وتأكيده أيضا أهمية إنشاء مؤسسات قانونية دولية تستطيع تحقيق الأمن الجماعي، مع منحها السلطة الكاملة التي تستطيع من خلالها فرض ما تراه مناسبا من الإجراءات والتدابير.

ومن المبادئ التي يقوم عليها المفهوم نجد كذلك سعيه الدائم نحو التخلص من جميع مصادر الخطر التي تهدد استقرار المنتظم الدولي، ودعوته لإقامة علاقات بين الدول أساسها احترام السيادة والاستقلال السياسي لكل دولة من هذا النظام.

ويتصف الأمن الجماعي بأنه أسلوب جماعي لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي، وبالتالي فإن التطبيق الجماعي يجعل إمكانية الإخلال به غير واردة حيث إنه يقوم على بعض القواعد الإيجابية في العلاقات الدولية، فهو عمل دولي جماعي يهدف إلى وصول التعامل الدولي بين أعضاء المجتمع الدولي لدرجة من الرقي تمنع العدوان والحروب والسيطرة والاحتلال بكافة صورهم واحترام سيادة الدول واستقلال أراضيها، وبذلك تكون نظرية الأمن الجماعي تستهدف التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الجماعة الدولية، التي تدخل الدولة نفسها في إطارها.

وحتى نقول إن هناك أمنا جماعيا، يجب بالضرورة أن يتوافر شقان في تنزيل المفهوم، الأول يهتم بالجانب الوقائي، ويتضمن الاتفاق على عدم مشروعية الحروب، وتأسيس مؤسسات دولية قادرة بشكل فعلي على حل مختلف المنازعات الدولية بالطرق السلمية، أما الشق الثاني، فهو علاجي، يقوم على وجود شروط قادرة على تحديد ما يجب أن يسمى عدوانا بالمجتمع الدولي، وقادرة على تحديد المعتدي والمعتدى عليه، حتى يستطيع القائمون على نظام الأمن الجماعي التدخل من أجل إعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نصابهما.[28]

الفقرة الثالثة: الأمن الإنساني

شكل مفهوم الأمن الإنساني طفرة على مستوى البنية المفاهيمية المكونة لحقل الدراسات الأمنية، حيث جرى عبره الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن الإنسان الذي يعيش داخل هذه الدولة والحدود والأرض.

وقد كان من الطبيعي العودة إلى أمن الإنسان بعد أن فاقت معاناة البشر كل التوقعات، كما تأكد أنه رغم زيادة تأمين الدولة بأبعادها العسكرية والسياسية أن أمن البشر لم يتحقق تلقائيا بتحقق أمن الدولة، ومع انتهاء الحرب الباردة، اتضح أن الأخطار والتهديدات صارت أكثر قربا من الناس، وهو ما صار يتطلب اقترابا بديلا ومفهوما مغايرا للأمن، يأخذ في اعتباره أولوية أمن الأفراد.[29]

وقد عرفه شارل فيليب دافيد وبياتريس باسكال على أنه "**حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية، مؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل إن التنمية المستدامة واحترام حقوق الشخص والحريات الأساسية وأسبقية القانون والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي**".

وعرف بيار بيتقرو الأمن الإنساني على أنه "**أولوية السياسية الخارجية، وبأنه مفهوم يتمثل في الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة**".[30]

ويمتاز مفهوم الأمن الإنسان بجملة خصائص، من بينها أنه مفهوم ذو طابع عالمي وشامل، انطلاقا من أن التهديدات التي يعتبر أنها تمس بالأمن الدولي من السهل انتشارها على المستوى العالمي، وكذلك هو مفهوم متعدد الأبعاد، لأن غايته تتجلى في السعي نحو حماية جوانب متعدد من حياة الإنسان والعمل على النهوض بها، بالإضافة إلى أن ارتكاز هذا المفهوم وتمحوره حول الإنسان.[31]

ولتحقيق الأمن الإنساني، يجب الاعتماد على آليتين اثنتين، وهما الحماية والتمكين؛ والمقصود بآلية الحماية هنا، هو أن الأمن الإنساني له طابع وقائي يستبق التصدي للتهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات العالمية المالية والنزاعات العنيفة والإرهاب والأوبئة، ما يستدعي تبني معايير موحدة وتأسيس أجهزة على المستويين المحلي والعالمي، للتصدي لجميع أشكال انعدام الأمن، بكيفية شاملة ووقائية، تتعدى القيام بردود أفعال تجاه التهديدات، لتعمل وشكل وقائي واستباقي.

أما التمكين؛ فيعني تمتيع الأفراد القدرة على التصرف، سواء لفائدتهم أو لفائدة الآخرين، وتمكينهم من القدرة على المطالبة بحقوقهم وحرياتهم، والسعي نحو النهوض بكل ما يُسهل الوصول إلى هذه القدرات ويعمل على تعزيزها.

ولا يمكن أن يتم تبني آلية لوحدها دون الثانية، حيث إن كلاهما مترابطان، فالحماية توفر البنية المناسبة لتطبيق التمكين، والأفراد الممكنون يستطيعون تفادي المخاطر والمطالبة بتجويد آليات الحماية.[32]

وقد تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة بسنة 1997 سبعة أبعاد للأمن الإنساني، أجملها في:

1. الأمن الاقتصادي: يقوم هذا المفهوم على أن لكل فرد الحق في التوفر على ما يلزم من الموارد وبالشكل الذي يكفي للحفاظ على وجوده الشخصي، ولهذا الفرد أيضا الحق في التمتع بالإجراءات التي تعمل على ضمان التوزيع العادل للموارد، وتحسين المستوى المادي والاجتماعي لحياته، بالشكل الذي يضمن توفر كل ما هو حيوي لبقائه.

2. الأمن الغذائي: يتخذ هذا المفهوم التحرر من الجوع أساسا له، ويعتبر الغذاء حقا إنسانيا أساسيا، وعنصرا هاما في حياة الأفراد، وقد جرى ذكره في المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية، وعرفه البنك العالمي على أنه مدى تحصـل كل فرد، وفي كل وقت، على غذاء كاف لتمتعه بحماية صـحية وإيجابية، حيث إنه تعريف يربط بين توفر السلع وبين قدرة الحصول عليها.

3. الأمن الشخصي: ينبني هذا المفهوم على أن لكل فرد الحق في أن لا يحس بخضوعه للإكراه والعنف بصرف النظر عن نوعه أو مصـدره، وبصـرف النظر كذلك فيما إذا كان ممارسـا من قبل جماعات إجرامية أو إرهابية، أو ممارسـا من قبل السلطة الحامية نفسـها، بشـقيه المشروع وغير المشروع، كما يقوم أيضـا على حق الفرد في العيش ببيئة لا تهدد تواجده الشخصي والنفسي، خالية من المخدرات وباقي المهددات الأخرى.

4. الأمن الصـحي: يقصـد بهذا المفهوم أن يكون الأفراد محميين من المرض والعوز، ويجري تحقيقه عبر تعميم الحق في التطبيب وتوفير الأدوية الكافية للعلاج، خاصـة للأمراض الفتاكة والمزمنة، مع تجنب الوقوع في الإهمال الصـحي الذي يؤدي بحياة الآلاف.[33]

5. الأمن البيئي: عرفه باري بوزان بقوله "**الأمن البيئي يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشـاط البشـري**" حيث رأى أن المقاربة الأمنية في هذا المجال تقوم على الخوف من فقدان الشـروط الأسـاسـية الضـامنة لجودة الحياة، فيما غرفه فيليز بيتر غليديتش من المعهد الدولي لبحوث السـلام في أوسـلو بقوله إن "**الأمن البيئي هو التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد**"، أما إليزابيث شالسكي فعرفت الأمن البيئي على أنه "**مفهوم يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية والمخاطر البيئية أو التغيرات المضـــادة أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة**".[34]

6. الأمن المجتمعي: وهو مفهوم يهتم بمدى شعور الفرد بانتمائه للمجتمع والجماعة، بصرف النظر عن وصفها، أسرة، أو مجتمعا محليا أو منظمة أو جماعة.

ولانعدام الأمن المجتمعي أثر سلبي على انتماء الفرد، حيث إنه بغياب هذه الصلة بالمجتمع، يمكن للفرد نفسه أن يمثل مصـدرا لعدم الاسـتقرار والتوتر، كما أن عدم توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصـبة للأفكار التي تهدد الأمن القومي.

7. الأمن السياسي: يُشدد هذا البعد من مفهوم الأمن الإنساني على أهمية احترام حقوق الإنسان الأساسية، معتبرا أن ضـمان هذا النوع من الأمن يجري عبر الاهتمام بجملة من الحقوق، أهمها الحرية في التعبير دون التعرض للقمع، وضمان مشاركة في الأحداث السياسية، والحق في الحصول على معلومات عن سياسة الدولة، والمساواة في الحقوق

والواجبات بين الجميع، والحق في حماية الملكية الخاصة، إضافة إلى الحق في أن تكون إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، من خلال انتخابات حرة ونزيهة.[35]

خاتمة:

إن البحث في مفهوم الأمن، والنظريات المفسرة له، وكذا لمراحل تطوره على المستوى الدولي عبر مقال علمي جعلنا نتوصل لعدد من الملاحظات والخلاصات التي نُجملها في الأفكار التالية:

- تباين عقائد الأفراد وجنسياتهم وحاجياتهم جعل وما يزال يجعل من الصعب الاستقرار على تعريف جامع، شامل ومتفق عليه لمفهوم الأمن، وبالتالي فجميع التعريفات المقدمة فيه، وإن بدت للبعض صحيحة وجامعة، إلا أنها بالنسبة للآخر، ستكون قاصرة عن تصوير الأمن كما يعتقده هو.
- كان لنظريات العلاقات الدولية دور بارز وهام جدا في تفسير وتعريف الأمن، كما كان لها دور كذلك في منحه مرونة أكبر، جعلت الباحثين والمختصين يتناولونه كل من الزاوية التي يراها مناسبة له.
- مراحل تطور الأمن، كما جاءت في هذا المقال، جرى الاستقرار عليها بناء على مجهود شخصي، حيث إن الباحث لم يجد، سواء حقيقة أو تقصيرا، مرجعا تناول فيه هذه المراحل وفق هذا الترتيب.
- على عكس مفاهيم عديدة في حقل العلاقات الدولية، شكل تطور مفهوم الأمن استثناء هاما، حيث إن الانتقال إلى مفهوم الأمن الجماعي لم يُلغ مفهوم الأمن القومي، وكذلك الحال بالنسبة للأمن الإنساني الذي لم يُلغ المفهومين السابقين، وبالتالي فيمكن القول إن تطور مفهوم الأمن كان تطورا تراكميا، غايته الانفتاح على مراحل أخرى دون القطع مع المراحل السابقة.

الهوامش:

[1] بن صايم بونوار، محاضرات في مقياس النظريات الأمنية، جامعة أبو بكر تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2016/205، ص 1، 2.

[2] انظر تعريف الأمن القومي على موقع الموسوعة السياسية على الإنترنت، https://political-encyclopedia.org/dictionary/الأمن%20القومي تاريخ الاطلاع 2022/07/21.

[3] بن صايم بونوار، مرجع سابق، ص 48.

[4] المرجع السابق نفسه، ص 49.

[5] "يصف مصطلح "المأزق الأمني" وضعا تهدِدُ فيه جهود دولة ما من أجل تعزيز أمنها أمن دولة أخرى، ومن ثم تتخذ تلك الدول ترتيبات لحماية نفسها، ما يسهم كذلك في تهديد الدولة الأصلية، وهكذا ينتهي الأمر بالجهود لتعزيز الأمن إلى الحد منه، ويمكن النظر إلى سباق التسلح في أثناء الحرب الباردة بوصفه تعبيرا نموذجيا عن المأزق الأمني، حيث كانت كل دولة تخشى أسلحة الدولة الأخرى، وزاد كل من

السوفييت والأمريكيين إنفاقهم العسكري، ما جعل الطرف الآخر يشعر بعدم الأمن، ودفعه إلى مزيد من الإنفاق في دوامة لا نهاية لها". للمزيد انظر قاموس الأمن الدولي لبول روبنسون، الصادر عن معهد الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابتداء من الصفحة 272.

[6] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 93،94.

[7] أنظر تعريف الأمن القومي على موقع الموسوعة السياسية على الإنترنت https://political-encyclopedia.org، تاريخ الاطلاع 2022/05/06.

[8] رند عتوم، ما هي النظرية الليبرالية السياسية ومفهومها حول الأمن؟، مقال منشور على موقع https://e3arabi.com/العلوم-السياسية/ما-هي-النظرية-الليبرالية-السياسية-ومف/ تاريخ الاطلاع 2022/05/09.

[9] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 95،96.

[10] المرجع السابق نفسه، ص 70،71.

[11] انظر تعريف "النظرية النقدية في الدراسات الأمنية"، على الموقع الرسمي للموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org تاريخ الاطلاع 2022/05/14

[12] بن صايم بنوار، مرجع سابق، ص 15، 16

[13] عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3، 2019، ص118.

[14] ريناس بنافي، المفهوم المعاصر للأمن القومي، مقال منشور بالموقع الرسمي لمؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، http://wa3efoundation.net تاريخ الاطلاع 11/ 06 / 2022.

[15] انظر تعريف الأمن القومي على الموقع الرسمي للموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org

[16] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 13.

[17] عبد الفتاح علي الرشدان، مرجع سابق، ص 119.

[18] Lawrence Wesley Mwagwabi, THE THEORY OF COLLECTIVE SECURITY AND ITS LIMITATIONS IN EXPLAINING INTERNATIONAL ORGANIZATION: A CRITICAL ANALYSIS, Institute of Diplomacy and International Studies, University of Nairobi, p 11.

[19] جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، مقال منشور على الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي بتاريخ 16 أكتوبر 2016، https://democraticac.de/?p=38670 تاريخ الاطلاع 2022/06/12

[20] انظر تعريف الأمن الجماعي بقاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الصادر عن مركز الخليج للأبحاث، ص 108.

[21] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ص 187.

[22] بركة محمد، مستقبل حفظ السلام وفعالية مبدأ الأمن الجماعي في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولة –تفسير واقعي–، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 31.

[23] أحمد علو، إستراتيجيا الأمن الجماعي ما بين تعدد الأقطاب والقطب الواحد، مقال منشور على الموقع الرسمي لمجلة الجيش اللبناني بتاريخ 7 أكتوبر 2007، تاريخ الاطلاع 2022/06/12، HTTPS://WWW.LEBARMY.GOV.LB

[24] محمد أحمد المقداد، واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي "دراسة حالة العراق"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، 2005، ص 367.

[25] عبد الحكيم دو زامونه، مساهمة في دراسة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن، ص 179،180.

[26] أنظر تعريف الأمن الجماعي في قاموس الأمن الدولي لبول روبنسون، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص58

[27] انظر تعريف مفهوم الأمن الجماعي على الموقع الرسمي للموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org

[28] محمد حمدي السعيد، مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، مقال منشور بالموقع الرسمي لملتقى الباحثين السياسيين العرب، منشور بتاريخ 11 أكتوبر 2019، تاريخ الاطلاع 13،06،2022، https://arabprf.com

[29] محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان "دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، ص 4.

[30] حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 44.

[31] خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 532.

[32] خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 534.

[33] حموم فريدة، مرجع سابق، ص 64،68.

[34] نوال الراضي، دور الأمن البيئي في الحفاظ على الأمن الإنساني، مقال منشور على منصة "لاناس" الإلكترونية، تاريخ الاطلاع 2022/06/18، https://www.laanas.net/post/article/59567/دور-الأمن-البيئي-في-الحفاظ-على-الأمن-الإنساني.

[35] محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق، ص 16،17.